

أبواب الرضاع

١ - باب ما جاء يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

١١٥٦ - حدثنا أحمد بن مَنِيع . أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم . أخبرنا علي بن زَيْد عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عن عَلِيٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ اللَّهُ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ » .

أبواب الرضاع

بفتح الراء وكسرها لغة ، وهو القاضى عياض : والرضاع والرضاعة بفتح الراء وكسرها فيهما ، وأنكر الأصمعي الكسر في الرضاعة وهو مع الرضيع من ندى الآدمية في وقت مخصوص ، وهو يفيد التحريم قليلا كان أو كثير إذا حصل في مدة الرضاع عند جمهور العلماء . وقال الشافعي : لا يثبت التحريم إلا بخمس رضعات . ومدة الرضاعة ثلاثون شهراً عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد سستان . وبه قال الشافعي وأحمد وغيرهما .

باب ما جاء يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

يحرم صيغة المجحول من التحريم . قوله (إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب) قال القرطبي في الحديث دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها ، يعنى الذى وقع الإرضاع بين ولده منها ، أو السيد فتحرم على الصبي لأنها تصير أمه ، وأمها لأنها جدته فصاعدا ، وأختها لأنها خالته ، وبنتها لأنها أخته ، وبنت بنتها فنازلا لأنها بنت أخته ، وبنت صاحب اللبن لأنها أخته ، وبنت بنته فنازلا لأنها بنت أخته ، وأمها فصاعدا لأنها جدته ، وأخته لأنها عمته ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع . فليست أخته من الرضاعة أختاً لاخته ، ولا بنتاً لأبيه إذ لا رضاع بينهم ، والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما ينفصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن ، فإذا اغتذى به الرضيع صار جزءاً من أجزائها ، فانتشر التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضيع لأنه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب انتهى . قال العلماء يستثنى من عموم قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أربع

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ حَبِيبَةَ . هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وغيرهم . لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا .

١١٥٧ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ .
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ . أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْنُ

نِسْوَةٌ يَحْرَمُنَ فِي النَّسَبِ مطلقاً ، وفي الرضاع قد لا يحرم من : الأولى — أم الأخ
في النسب حرام لأنها إما أم وإما زوج أب ، وفي الرضاع قد تكون أجنبية
فترضع الأخ فلا تحرم على أخيه . الثانية — أم الحفيد حرام في النسب لأنها
إما بنت أو زوج ابن ، وفي الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الحفيد فلا تحرم
على جده . الثالثة — جدة الولد في النسب حرام لأنها إما أم أو أم زوجة ،
وفي الرضاع قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لوالده أن يتزوجها .
الرابعة — أخت الولد حرام في النسب لأنها بنت أو ربيبة ، وفي الرضاع قد
تكون أجنبية فترضع الولد فلا تحرم على الوالد . وهذه الصور الأربع اقتصر
عليها جماعة ولم يستثن الجهور شيئاً من ذلك .

وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم يحرم من جهة النسب ، وإنما
حرم من جهة المصاهرة . واستدرك بعض المتأخرين أم العم وأم العمة ،
وأم الخال وأم الحالة ، فإنهم يحرمون في النسب لا في الرضاع وليس ذلك على
عمومه . كذا في فتح الباري . وقال النووي أجمعت الأمة على ثبوت حرمة
الرضاع بين الرضيع والمرضعة ، وأنه يصير ابنها يحرم عليه نكاحها أبداً ، ويحل
النظر إليها والخلو بها والمسافرة ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه ،
فلا يتوارثان ، ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر ، ولا يعتق عليه بالعتق ،
ولا ترد شهادته لها ، ولا يعقل عنها ، ولا يسقط عنها القصاص بقتله . فهما
كالأجنيين في هذه الأحكام انتهى . قوله (وفي الباب عن عائشة) أخرجه البخاري
بلفظ : يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة . وأخرجه الترمذي وغيره .
(وابن عباس) أخرجه البخاري ومسلم بلفظ : يحرم من الرضاعة من يحرم
من الرحم . وفي لفظ من النسب (وأم حبيبة) لينظر من أخرجه حديثها . قوله

قال : أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار ، عن سليمان بن يسار ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله حرم من الرضاعة ما حرم من الولادة » . هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . لا نعلم بينهم في ذلك اختلافاً .

٢ — باب ما جاء في لبن الفحل

١١٥٨ — حدثنا الحسن بن علي الخلال . أخبرنا ابن نمير عن هشام ابن عروة عن أبيه ، عن عائشة قالت : جاء عني من الرضاعة يستأذن علي . فأبنت أن آذن له حتى أستأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(هذا حديث صحيح) وأخرجه أحمد . قوله (ما حرم من الولادة) وفي رواية ابن ماجه من النسب . قوله (والعمل على هذا عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا نعلم بينهم في ذلك اختلافاً) وقد وقع الخلاف هل يحرم بالرضاع ما يحرم من الصهار ؟ وابن القيم قد حقق ذلك في الهدى بما فيه كفاية فليرجع إليه ، وقد ذهب الأئمة الأربعة إلى أنه يحرم نظير المصاهرة بالرضاع ، فيحرم عليه أم امرأته من الرضاعة ، وامرأة أبيه من الرضاعة ، ويحرم الجمع بين الأختين من الرضاعة ، وبين المرأة وعمتها وبنتها ، وبين خالتها من الرضاعة وقد نازعهم في ذلك ابن تيمية كما حكاه صاحب الهدى كذا في النيل .

باب ما جاء في لبن الفحل

بفتح الفاء وسكون المهملة ، أى الرجل ، ونسبة اللبن إليه مجازيه لكونه السبب فيه . قال القاضي عبد الوهاب يتصور تجريد لبن الفحل برجل له امرأتان ترضع إحداهما صبياً . والآخرى صبية ، فالجمهور قالوا يحرم على الصبي تزويج الصبية . وقال من خالفهم يجوز . ذكره الحافظ . ويحيى تفسير ابن الفحل في الباب عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما . قوله (جاء عني من الرضاعة) وفي رواية البخارى : إن أفلح أخا أبي العقيس — جاء يستأذن عليها وهو عمها من

عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ عَمَكَ » قَالَتْ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرَأَةَ وَلَمْ يَرْضِعْنِي الرَّجُلُ . قُلَ « فَإِنَّهُ عَمَكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ . كَرَهُوا لَبْنَ الْفَحْلِ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا حَدِيثُ عَائِشَةَ . وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي لَبَنِ الْفَحْلِ . وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ .

الرضاعة (فليج عليك) أى ليدخل (إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل) وفي رواية البخارى في تفسير سورة الاحزاب : فإن أخاه أبو القعيس ليس هو أرضعنى ، ولكن أرضعتنى امرأة أبى القعيس (قال فإنه عمك فليج عليك) فيه دليل على أن لبن الفحل يحرم حتى تثبت الحرمة من جهة صاحب اللبن كما ثبت من جانب المرضعة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت عمومة الرضاع وألحقها بالنسب . قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كرهوا لبن الفحل) قال الحافظ في الفتح : ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار كالأوزاعى فى أهل الشام ، والثورى وأبى حنيفة وصاحبيه فى أهل الكوفة وابن جريج فى أهل مكة ، ومالك فى أهل المدينة ، والشافعى وأحمد وإسحاق وأبى ثور وأتباعهم إلى أن لبن الفحل يحرم وحجتهم هذا الحديث الصحيح . يعنى حديث عائشة المذكور فى الباب (وقد رخص بعض أهل العلم فى لبن الفحل) روى ذلك عن ابن عمر وأبى الزبير ورافع بن خديج وغيرهم ، ومن التابعين عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة والقاسم وسالم وسليمان ابن يسار وعطاء بن يسار والشعبى وإبراهيم النخعى وغيرهم . واحتجوا بقوله تعالى : (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم) ولم يذكر العمة والابنت كما ذكرهما فى النسب .

وأجيبوا بأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه ولا سيما وقد جاءت الأحاديث الصحيحة . واحتج بعضهم من حيث النظر بأن اللبن لا ينفصل من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة إلى الرجل . (٢٠ — تحفة الأحوذى — ٤)

١١٥٩ - حدثنا قتيبة . أخبرنا مالك . أخبرنا الأنصاري . أخبرنا
 معن قال : أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب ، عن عمرو بن الشريد ،
 عن ابن عباس أنه سئل عن رجل له جاريتان . أرضعت إحداهما جارية
 والأخرى غلاماً . أيحل للغلام أن يتزوج الجارية ؟ فقال : لا . اللقاح
 واحد . وهذا تفسير لبن الفحل وهذا الأصل في هذا الباب . وهو
 قول أحمد وإسحاق .

٣ - باب ما جاء لا تحرم المصّة ولا المصتان

١١٦٠ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني أخبرنا المعتمر بن
 سليمان قال : سمعت أيوب يحدث عن عبد الله بن أبي مليكة ، عن
 والجواب : أنه قياس في مقابلة النص فلا يلتفت إليه ، وأيضاً فإن سبب اللبن
 هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاع منهما ، وإلى هذا أشار ابن
 عباس بقوله في هذه المسألة : اللقاح واحد وأيضاً فإن الوطء يدر اللبن فلفحل
 فيه نصيب (والقول الأول أصح) فإنه قد ثبت بالأحاديث الصحيحة ، ولم يثبت
 القول الثاني بدليل صحيح : قوله (له جاريتان) أي أمتان (أرضعت أحدهما
 جارية) أي صبية (والأخرى غلاماً) أي والجارية الأخرى أرضعت صبيّاً
 (فقال لا) أي لا يحل للغلام أن يتزوج الجارية (اللقاح واحد) قال الجزري في
 النهاية اللقاح بالفتح اسم ماء الفحل ، أراد أن ماء الفحل الذي حملت منه واحد ،
 واللبن الذي أرضعته كل واحدة منهما كان أصله ماء الفحل ، ويحتمل أن يكون
 اللقاح في هذا الحديث بمعنى الإلقاح ، يقال ألقح الفحل الناقة إلقاحاً ولقاحاً كما
 يقال أعطى إعطاءً وعطاء . والأصل فيه للإبل ثم أستعير للناس انتهى . وأثر ابن
 عباس هذا سكّته عنه الترمذي والظاهر أن إسناده صحيح .

باب ما جاء لا تحرم المصّة ولا المصتان

قوله : (لا تحرم المصّة ولا المصتان) ، وفي حديث أم الفضل : لا تحرم
 الإملاجة ولا الإملاجتان . وفي رواية لا تحرم الرضعة والرضعتان . والمصّة هي
 المرة من المص كالرضعة من الرضاع . قال في القاموس مصصته بالكسر أمصه

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 « مَا تَحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ
 وَالزُّبَيْرِ وَابْنِ الزُّبَيْرِ . عَنْ عَائِشَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 « لَا تَحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ » .

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . وَزَادَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ
 عَنِ الزُّبَيْرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ . وَالصَّحِيحُ عِنْدَ
 أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ
 عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

ومصصته أمه كخصصته أخضه شربته شرباً رفيقاً انتهى وقال في الصراح : المص
 مكيدن . وقال في القاموس ملج الصبي أمه كنصر وسمع تناول ثديها بأدنى فـه .
 وامتلع اللبن امتصه وأملجه أرضعه ، والمليج الرضيع انتهى . وقال فيه رضع أمه
 كسمع وضرب رضعاً ويحرك ورضاعاً ورضاعة وتكسر إن امتص ثديها انتهى .
 وقال ابن الأثير في النهاية : فلا تحرم الملمجة والملمجتان . وفي رواية الإملاجة
 والإملاجتان . الملمج المص ملج الصبي أمه إذا رضعها . والملمجة المرة ، والإملاجة
 المرة أيضاً) من أملجته أمه أى أرضعته يعنى أن المصّة والمصتين لا يحرمان
 ما يحرمه الرضاع السكامل انتهى . قوله (وفي الباب عن أم الفضل) أن رجلاً
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم أتحرّم المصّة ؟ فقال لا تحرم الرضعة والرضعتان ،
 والمصّة والمصتان . وفي رواية قالت : دخل أعرابي على نبي الله صلى الله عليه وسلم
 وهو في بيتي ، فقال : يا نبي الله إن كانت لي امرأة فتزوجت عليها أخرى ،
 فزعمت امرأتى الأولى أنها أرضعت امرأتى الحديثى رضعة أو رضعتين . فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم : لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان . أخرجهما أحمد
 ومسلم (وأبي هريرة) أخرجه النسائي . وقال ابن عبد البر : لا يصح مرفوعاً .
 كذا في التلخيص (والزيبر) أخرجه أحمد والنسائي وابن حبان (وابن الزبير عن
 عائشة) أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما . قوله (وهو غير محفوظ ، والصحيح
 عند أهل الحديث حديث ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة الخ) .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ . قَالَتْ عَائِشَةُ : أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ (عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ) فَنُسِخَ مِنْ ذَلِكَ خَمْسٌ وَصَارَ إِلَى خَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ .

وأعل ابن جرير الطبري الحديث بالاضطراب . فإنه روى عن علي ابن الزبير عن أبيه وعنه عن عائشة ، وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة . وجمع ابن حبان بينهما بإمكان أن يكون ابن الزبير سمعه من كل منهم . قال الحافظ في التلخيص : وفي ذلك الجمع بعد على طريقة أهل الحديث انتهى . قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وغيره (والاعمال على هذا) أى حديث عائشة : لا تحرم المصّة والمصتان (عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) ذهب أحمد فى رواية وإسحاق وأبو عبيدة وأبو ثور وابن المنذر ودادود وأتباعه — إلا ابن حزم — إلى أن الذى يحرم ثلاث رضعات ، لقوله صلى الله عليه وسلم : لا تحرم الرضعة والرضعتان . فإن مفهومه أن الثلاث تحرم . وأغرب القرطبي فقال : لم يقل به إلا داود . كذا فى فتح البارى . قوله (وقالت عائشة أنزل فى القرآن عشر رضعات معلومات) بسكون الشين وبفتح الصاد قاله القارى . (فنسخ من ذلك خمساً) أى فنسخ الله تعالى من ذلك المذكور خمس رضعات . وقد ضبط فى النسخة الأحمدية المطبوعة فنسخ بضم النون وكسر السين ، ويخذه قوله خمساً بالنصب . نعم لو كان خمس بالرفع لكان صحيحاً (وصار إلى خمس رضعات الخ) . وفى رواية مسلم قالت : فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس معلومات ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن . قال النووي معناه : أن النسخ بخمس رضعات تأخر لإزاله جسداً حتى أنه صلى الله عليه وسلم توفى وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلوها لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده ، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك ، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى . والنسخ ثلاثة أنواع : أحدها — ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات . والثانى — ما نسخ تلاوته دون حكمه كخمس رضعات ، وكالشيخ والشيخة

حدثنا بذلك إسحاق بن موسى الأنصاري أخبرنا معن أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة ، عن عائشة بهذا . وبهذا كانت عائشة تفتي وبفض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم . وهو قول الشافعي وإسحاق . وقال أحمد بإحدى حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا تحرم المصة ولا المصتان » وقال : إن ذهب ذاهب إلى قول عائشة في خمس رضعات فهو مذهب قوي . وجبن عنه أن يقول فيه شيئاً .

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : يحرم قليل الرضاع وكثيره إذا وصل إلى الجوف . وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ووكيع وأهل الكوفة .

إذا زنيا فارجمهما . والثالث — ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته وهذا هو الأكثر وعنه قوله تعالى : (الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن) الآية . انتهى كلام النسوي . (وبهذا كانت عائشة تفتي وبعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم . وهو قول الشافعي وإسحاق) قال النووي اختلف العلماء في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع ، فقالت عائشة والشافعي وأصحابه : لا يثبت بأقل من خمس رضعات . وقال جمهور العلماء يثبت برضعة واحدة . حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وطاؤوس وابن المسيب والحسن ومكحول والزهرى وقتادة والحكم وحامد ومالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة رضى الله عنهم . قال : فأما الشافعي وموافقه فأخذوا بحديث عائشة خمس رضعات معلومات . وأخذ مالك بقوله تعالى : (وأمها تنكم اللاتي أرضعنكم) ولم يذكر عدداً وههنا اعتراضات من قبل الشافعية على المالكية ، ومن قبل المالكية على الشافعية ، مذكورة في شروح مسلم والبخاري . (فهو مذهب قوي) لصحة دليله وقوته (وجبن) الجبن بضم الجيم وسكون الموحدة ضد الشجاعة . فهو إما مصدر ويحتمل أن يكون بصيغة الماضي بفتح الموحدة وبضمها . (عنه) الضمير المجرور يرجع إلى قوله ذاهب (أن يقول فيه) أى في هذا المذهب القوي (شيئاً) والمعنى جبن

٤ - باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع

١١٦١ - حدثنا علي بن حجر أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم . عن

أيوب ، عن عبد الله بن مليكة قال : حدثني عبيد بن أبي مریم ، عن عتبة بن الحارث قال (وسمعتُه من عتبة ولكنني لحديث عبيد أحفظ)

عن ذلك المذهب أن يتكلم في هذا المذهب القوي بشيء من الكلام أو ذلك حين عنه . والظاهر أن هذا مقولة أحد . وقيل أنه مقولة الترمذي . وضمير عنه يرجع إلى أحمد . قوله (وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : يحرم قليل الرضاع وكثيره إذا وصل إلى الجوف . وهو قول سفيان الثوري ، ومالك بن أنس والأوزاعي ، وعبد الله بن المبارك ، ووکیع وأهل الكوفة) ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وهو قول الجمهور ، وإليه ميلان الإمام البخاري رحمه الله فإنه قال في صحيحه : باب من قال لارضاع بعد حواين إلى أن قال : وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره انتهى . قال الحافظ : وهذا مصير منه إلى التمسك بالعموم الوارد في الأخبار انتهى . قلت استدل هؤلاء الأئمة بإطلاق قوله تعالى (وأما أنكم اللاتي أرضعنكم) وإطلاق حديث : إن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب . وغير ذلك قال الحافظ في الفتح : وقوى مذهب الجمهور أن الأخبار اختلفت في العدد . وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك . فوجب الرجوع إلى أصل ما ينطبق عليه الاسم . ويعضده من حيث النظر أنه معنى طارىء يقتضى تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر أو يقال مانع بلج الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كالمنى والله أعلم . وأيضاً فقول عائشة : عشر رضعات معلومات ثم نسخن بخمس معلومات فوات النبي صلى الله عليه وسلم وهن بما يقرأ . لا ينتهز للاحتجاج على الأصح من قول الأصوليين ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، والراوى روى هذا على أنه قرآن لا خبر ، فلم يثبت كونه قرآناً ، ولا ذكر الراوى أنه خبر ليقبل قوله فيه انتهى كلام الحاكم .

باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع

قوله : (قال وسمعتُه من عتبة) أى قال عبد الله بن أبي مليكة : وسمعت الحديث من عتبة بن الحارث من غير واسطة عبيد بن أبي مریم (ولكنني لحديث عبيد أحفظ) وأخرجه أبو داود من طريق حماد عن أيوب ولفظه : عن ابن

قَالَ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ : إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا .
فَأْتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ
فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ : إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا وَهِيَ كَاذِبَةٌ . قَالَ
فَأَعْرَضَ عَنِّي . قَالَ فَأْتَيْتُهُ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ . فَقُلْتُ : إِنَّهَا كَاذِبَةٌ . قَالَ
« وَكَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا . دَعَهَا عَنْكَ » .

حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ
هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ . وَلَمْ يَذْكُرُوا

أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ ابْنِ الْحَارِثِ قَالَ : وَحَدَّثَنِي صَاحِبُ لِي عَنْهُ وَأَنَا لِحَدِيثِ صَاحِبِي
أَحْفَظُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ . قَالَ الْحَافِظُ فِي الْقَتَحِ : وَفِيهِ لِمُشَارَةِ إِلَى التَّفَرُّقَةِ فِي صَيِّغِ الْأَدَاءِ
بَيْنَ الْأَفْرَادِ وَالْجَمْعِ أَوْ بَيْنَ الْقَصْدِ إِلَى التَّحْدِيثِ وَعَدَمِهِ . فَيَقُولُ الرَّاوي فِيمَا سَمِعَهُ
وَحْدَهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ أَوْ قَصْدَ الشَّيْخِ تَحْدِيثُهُ بِذَلِكَ حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ ، وَفِيمَا عَدَا
ذَلِكَ حَدَّثَنَا بِالْجَمْعِ أَوْ سَمِعْتُ فُلَانًا يَقُولُ . وَوَقَعَ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ :
حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ ثُمَّ قَالَ : لَمْ يَحْدَّثَنِي وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَحْدُثُ ، وَهَذَا يَعْنِي أَحَدَ
الْإِحْتِمَالَيْنِ . وَقَدْ اعْتَمَدَ ذَلِكَ النَّسَائِيُّ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُسْكِينٍ ، فَيَقُولُ
الْحَارِثُ بْنُ مُسْكِينٍ قَرَأَهُ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ وَلَا يَقُولُ حَدَّثَنِي وَلَا أَخْبَرَنِي لِأَنَّهُ لَمْ
يَقْصِدْهُ بِالْتَّحْدِيثِ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْعُرَ بِهِ أَنْتَهَى . قَوْلُهُ (تَزَوَّجْتُ
امْرَأَةً) وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمِّ يَحْيَى بِنْتُ أَبِي إِهَابٍ (جَاءَتْنَا امْرَأَةٌ
سَوْدَاءُ) قَالَ الْحَافِظُ مَا عَرَفْتُ اسْمَهَا : (وَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا) وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ قَدْ
أَرْضَعَتْ عُقْبَةُ وَالتَّتِي تَزَوَّجَ بِهَا (فَأْتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَفِي رِوَايَةِ
لِلْبُخَارِيِّ فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ : مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ قَدْ أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي فَأَرْسَلْتُ إِلَى آلِ
أَبِي إِهَابٍ فَسَأَلْتُهُمْ فَقَالُوا مَا عَلِمْنَا أَرْضَعْتَ صَاحِبَتَنَا ، فَركبَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَالَ وَكَيْفَ بِهَا) أَيْ كَيْفَ تَشْتَغِلُ بِهَا وَتَبَاشِرُهَا وَتَقْضِي لَهَا (وَقَدْ
زَعَمْتَ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهَا قَالَتْ (دَعَهَا عَنْكَ) وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ فِي الشَّهَادَاتِ :
فَنَهَا عَنْهَا . وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى لَهُ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ : فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ وَنَكَحَتْ زَوْجًا
غَيْرَهُ . قَوْلُهُ (حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

فيه (عن عبيد بن أبي مرثد) وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ (دَعْنَهَا عَنْكَ) وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ. أَجَازُوا شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ .

وقال ابن عباس: تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ ، وَيُؤْخَذُ بِعَمَلِهَا . وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَعَبْدُ اللَّهِ

قوله (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجَازُوا شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ) وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ ، قَالَ عَلَى ابْنِ سَعْدٍ سَمِعْتُ أَحْمَدَ يُسْأَلُ عَنْ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ . قَالَ : تَجُوزُ عَلَى عَلَى حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَنَقَلَ عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالزَّهْرِيِّ وَالْحَسَنِ وَإِسْحَاقَ وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : فَرَّقَ عُثْمَانُ بَيْنَ نَاسٍ تَنَاجَوْا بِقَوْلِ امْرَأَةٍ سُودَاءَ أَنَّهَا أَرْضَعَتْهُمْ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ النَّاسُ يَأْخُذُونَ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِ عُثْمَانَ الْيَوْمَ ، وَاخْتَارَهُ أَبُو عُبَيْدٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : إِنْ شَهِدَتِ الْمَرْضُوعَةُ وَحْدَهَا وَجَبَ عَلَى الزَّوْجِ مَفَارَقَةُ الْمَرْأَةِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَكْمُ بِذَلِكَ . وَإِنْ شَهِدَتْ مَعَهَا أُخْرَى وَجَبَ الْحَكْمُ بِهِ كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِي (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ وَتُؤْخَذُ بِعَمَلِهَا وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ) يَعْنِي أَنَّهُ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى دَلِيلٍ أَخَذَ الْبَاقُونَ (وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ) قَالَ الْخَافِضُ فِي الْفَتْحِ : وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ شَهَادَةُ الْمَرْضُوعَةِ لِأَنَّهَا شَهِدَتْ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهَا . وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ ، وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ ، وَعَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ : أَنَّهُمْ امْتَنَعُوا مِنَ التَّفَرُّقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِذَلِكَ . فَقَالَ عُمَرُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِنْ جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ ، وَإِلَّا نَخَلَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ إِلَّا أَنْ يَتَنَزَّهَا . وَلَوْ فَتَحَ هَذَا الْبَابَ لَمْ تَشَأْ امْرَأَةٌ أَنْ تَفْرُقَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَّا فَعَلْتُ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : تَقْبَلُ مَعَ ثَلَاثِ نِسْوَةٍ بِشَرَطِ أَلَّا تَتَعَرَّضَ نِسْوَةٌ لَطَلَبِ أَجْرَةٍ . وَقِيلَ : لَا تَقْبَلُ مَطْلَقًا . وَقِيلَ تَقْبَلُ فِي ثُبُوتِ الْحَرَمِيَّةِ دُونَ ثُبُوتِ الْأَجْرَةِ لَهَا عَلَى ذَلِكَ . وَقَالَ مَالِكٌ : تَقْبَلُ مَعَ أُخْرَى . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : لَا تَقْبَلُ فِي الرِّضَاعِ

ابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ، ويكنى
أباً محمد . وكان عبد الله بن الزبير قد استقضاه على الطائف ، وقال
ابن جريج عن ابن أبي مليكة : أذكر كنت ثلاثين من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم سمعت الجارود بن معاذ يقول سمعت وكيعاً يقول : لا تجوز
شهادة امرأة واحدة في الرضاع في الحكم ، ويفارقها في الورع .

٥ - باب ما جاء أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين

١١٦٢ - حدثنا قتيبة أخبرنا أبو عوانة عن هشام بن عروة عن
فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي ، وكان قبل الفطام » .

شهادة النساء المتمحضات . وعكسه الأصطخري من الشافعية . وأجاب من لم يقبل
شهادة المرضعة وحدها بحمل النهي في قوله فنهاه عنها على التنزيه . وبحمل الأمر
في قوله دعها عنك على الإرشاد انتهى . قال الشوكاني : ولا يخفى أن النهي حقيقة
في التحريم فلا يخرج عن معناه الحقيقي إلا لقرينة صارفة . قال والاستدلال على
عدم قبول المرأة المرضعة بقوله تعالى : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم)
لا يفيد شيئاً لأن الواجب بناء العلم على الخاص . ولا شك أن الحديث أخص
مطلقاً (وعبد الله بن أبي مليكة) بالنص غير ثقة فقيه من الثالثة (سمعت وكيعاً :
لا تجوز شهادة امرأة واحدة في الحكم ويفارقها في الورع) أى يفارقها تورعاً
واحتمياً . قال الشوكاني : وأما ما قيل من أن أمره صلى الله عليه وسلم من باب
الاحتياط ، فلا يخفى مخالفته لما هو الظاهر ولا سيما بعد أن كرر السؤال أربع
مرات ، كما في بعض الروايات . والنبي صلى الله عليه وسلم يقول له في جميعها
كيف وقد قيل وفي بعضها دعها عنك ، وفي بعضها لا خير لك فيها ؟ مع أنه لم
يثبت في رواية أنه صلى الله عليه وسلم أمره بالطلاق ، ولو كان ذلك بالاحتياط
لأمره به . قال فالحق وجوب العمل بقول المرأة المرضعة حرة كانت أو أمة انتهى
كلامه بقدر الحاجة .

باب ما جاء أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين

قوله : (لا يحرم) بتشديد الراء المكسورة (من الرضاع) بفتح الراء

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا مَا كَانَ دُونَ الْخَوْلَيْنِ وَمَا كَانَ بَعْدَ الْخَوْلَيْنِ السَّكَامِلَيْنِ ، فَإِنَّهُ لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا . وَقَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ وَهِيَ امْرَأَةُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ .

وكسرهما (إلا ما قُتِقَ الأُمَمَاءُ) بالنصب على أنه مفعول به أى الذى شق أُمَمَاءُ الصبي كالطعام ، ووقع منه موقع الغذاء . وذلك أن يكون فى أوران الرضاع . والأُمَمَاءُ جمع معى وهو موضع الطعام من البطن (فى الثدي) حال من فاعل قُتِقَ كقوله تعالى (وتنتحون من الجبال بيوتا) أى كائناً فى الثدي ، فانضاً منه سواء كان بالارتضاع أو بالإيجار . ولم يرد به الاشتراط فى الرضاع المحرم أن يكون من الثدي قاله القارى ، وقال الشوكانى قوله فى الثدي أى فى زمن الثدي وهو لغة معروفة ، فإن العرب تقول مات فلان فى الثدي أى فى زمن الرضاع قبل الفطام كما وقع التصريح بذلك فى آخر الحديث (وكان) أى الرضاع (قبل الفطام) بكسر الفاء أى زمن الفطام الشرعى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وصححه الحاكم أيضاً . وفى الباب عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لا رضاع إلا فى الحولين . رواه الدارقطنى وابن عدى مرفوعاً وموقوفاً ورجح الموقوف . وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم . رواه أبو داود . قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن الرضاعة لا تحرم إلا ما كان دون الحولين الخ) وهو قول صاحبى الإمام أبى حنيفة . قال محمد فى موطأه لا يحرم الرضاع إلا ما كان فى الحولين . فما كان فيها من الرضاع وإن كان مصة واحدة فهى تحرم . كما قال عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ، وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئاً لأن الله عز وجل قال : (والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) فتمام الرضاعة الحولان ، فلا رضاعة بعد تمامها يحرم شيئاً . وكان أبو حنيفة رحمه الله يحتاط ستة أشهر بعد الحولين فيقول يحرم ما كان فى الحولين وبعدها تمام ستة أشهر وذلك ثلاثون شهراً . ولا يحرم ما كان بعد ذلك . ونحن لا نرى أن يحرم ، ونرى أنه لا يحرم ما كان بعد الحولين انتهى كلام محمد رحمه الله . قال صاحب التعليق المامجد :

٦ - باب ما يذهب مذمة الرضاع

١١٦٣ - حدثنا قتيبة أخبرنا حاتم بن إسماعيل ، عن هشام ابن عروة عن أبيه ، عن حجاج بن حجاج الأسلمي ، عن أبيه ، أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال « يا رسول الله ! ما يذهب عني مذمة الرضاع ؟ فقال غرة : عبد أو أمة » . هذا حديث حسن صحيح . هكذا رواه يحيى بن سعيد القطان ، وحاتم بن إسماعيل ، وغير واحد عن هشام ابن عروة ، عن أبيه ، عن حجاج بن حجاج ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ولا يخفى أنه لا احتياط بعد ورود النصوص بالحولين ، مع أن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما دليلاً قولها انتهى .

باب ما يذهب مذمة الرضاع

قوله : (ما يذهب عني) من الإذهاب أى شئ يزيل عني (مذمة الرضاع) قال ابن الأثير في النهاية المذمة بالفتح مفعلة من الذم ، وبالكسر من الذمة . والذمام . وقيل هى بالكسر والفتح الحق والحرمه التى يذم مضيعها . والمراد بمذمة الرضاع الحق اللازم بسبب الرضاع فكأنه سأل ما يسقط عني حق المرضعة حتى أكون قد أديته كاملاً . وكانوا يستحبون أن يعطوا للرضعة عند فصال الصبي شيئاً سوى أجرتها انتهى . (فقال غرة) أى مملوك (عبد أو أمة) بالرفع والتنوين بدل من غرة . وقيل الغرة لا تطاق إلا على الأبيض من الرقيق ، وقيل هى أنفس شئ يملك . قال الطيبي : الغرة المملوك وأصلها البياض فى جهة الفرس ثم استعير لا كرم كل شئ كقولهم غرة القوم سيدهم ، ولما كان الإنسان المملوك خيراً ما يملك سمي غرة . ولما جعلت الظئر نفسها خادمة جوزيت بجنس فعلها (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . قوله (عن حجاج بن حجاج الأسلمي) مقبول من الثالثة ولأبيه صحة . قال الحافظ : قال الخزرجى فى ترجمته : حجاجى عن أبيه حجاج بن مالك ، وعنه عروة له عندهم فرد حديث (عن أبيه) حجاج بن مالك بن عويمر بن أبى أسيد الأسلمي صحابي

وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي حَجَّاجٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وَحَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ .

وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى هُوْلَاءُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ . وَهِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ يُكْنَى أَبَا الْمُنْذِرِ . وَقَدْ أَذْرَكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . وَقَالَ مَعْنَى قَوْلِهِ (مَا يَذْهَبُ عَنْ مَذْمَةِ الرِّضَاعِ) يَقُولُ : إِنَّمَا يَعْنِي ذِمَامَ الرِّضَاعَةِ وَحَقَّهَا . يَقُولُ : إِذَا أُعْطِيَتِ الْمَرْضِعَةُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً ، فَقَدْ قَضَيْتَ ذِمَامَهَا .
وَبَرَوَى عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ فَبَسَطَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِدَاءَهُ فَقَعَدَتْ عَلَيْهِ . فَلَمَّا ذَهَبَتْ قِيلَ هَذِهِ كَانَتْ أَرْضَعَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

له حديث في الرضاع كذا في التقریب (وروی سفیان بن عیینة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن حجاج بن أبي حجاج عن حجاج بن أبي حجاج وهو غير محفوظ والصحيح عن حجاج بن حجاج كما روی يحيى القطان وحاتم بن إسماعيل وغيرهما) وقال معنى قوله ما يذهب عن مذمة الرضاع الخ . أى قال أبو عيسى معنى قوله الخ || وأرجع الشيخ سراج أحد ضميره . قال إلى هشام بن عروة (يقول إنما يعنى ذمام الرضاعة وحقها) قال فى القاموس الذمام والمذمة الحق والحرمة . قوله (وروی عن أبي الطفيل قال كنت جالسا الخ) أخرجه أبو داود . وأبو الطفيل بالتصغير وهو عامر بن وائلة اللثي . وهو آخر من مات من الصحابة فى جميع الأرض (فبسط النبي صلى الله عليه وسلم رداءه) أى تعظيما لها وإنبساطا بها . قال الطيبي : فيه إشارة إلى وجوب رعاية الحقوق القديمة ولزوم إكرام من له حصة قديمة وحقوق سابقة (فلما ذهبت) أى وتعجب الناس من إكرامه إياها وقبولها القعود على رداءه المبارك : (قيل هذه أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم) قال فى المواهب : إن حليلة جاءته — عليه الصلاة والسلام — يوم حين فقام إليها وبسط رداءه لها وجلست انتهى .

٧ - باب ما جاء في الأمة تعتق ولها زوج

١١٦٤ - حدثنا علي بن حُجر . أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : كان زوج بريرة عبداً . فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ، ولو كان حراً لم يُخيرها .

١١٦٥ - حدثنا هنادُ أخبرنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : كان زوج بريرة حراً . فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم . حديث عائشة حديث حسن صحيح . هكذا روى هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : كان زوج بريرة عبداً . وروى عكرمة عن ابن عباس قال : رأيت زوج بريرة ، وكان عبداً يُقال له مُغيث .

وهكذا روى عن ابن عمر . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم .

باب ما جاء في الأمة تعتق ولها زوج

قوله : (كان زوج بريرة عبداً) فيه دليل على أن زوج بريرة كان عبداً حين أعتقت . وفي المتنق عن عروة عن عائشة : أن بريرة أعتقت وكان زوجها عبداً : الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه انتهى . وروى مسلم في صحيحه عن القاسم عن عائشة : أن بريرة خيرها النبي صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبداً (ولو كان حراً لم يُخيرها) هذه الزيادة مدرجة من قول عروة كما صرح بذلك الفسافي في سننه ، ويينه أيضاً أبو داود في رواية مالك أنه (عن الأسود عن عائشة قالت كان زوج بريرة حراً) استدلل به من قال : إن زوج بريرة كان حراً قال البخاري في صحيحه : قول الأسود منقطع ثم عائشة عن القاسم وخالة عروة ، فروايتهما عنها أولى من رواية أجنبي يسمع من وراء حجاب . كذا في المتنق . قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) أراد بحديث عائشة حديثها الذي رواه أولاً من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها ، وأخرجه مسلم وغيره

وقالوا: إذا كانت الأمة تحت الحر فاعتقت، فلا خيار لها. وإنما يكون لها
الخيار إذا اعتقت وكانت تحت عبد. وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق.
وروى غير واحد عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة
قالت: كان زوج بريرة حراً فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وروى أبو عوانة هذا الحديث عن الأعمش، عن إبراهيم، عن
الأسود، عن عائشة. في قصة بريرة. قال الأسود: وكان زوجها حراً.

كما عرفت. وأما حديثها الذي رواه ثانياً عن طريق الأسود عن عائشة فأخرجه
الحسنه كما في المنتقى. (وروى عن عكرمة عن ابن عباس قال: رأيت زوج بريرة
وكان عبداً يقال له مغيث). أخرجه البخاري (وهكذا روى عن ابن عمر)
أخرجه الدارقطني والبيهقي قال: كان زوج بريرة عبداً وفي إسناد ابن أبي ليلى
وهو ضعيف. قلت: وهكذا روى عن صفية بنت أبي عبيد أن زوج بريرة
كان عبداً. أخرجه النسائي والبيهقي بإسناد صحيح. قال الشوكاني في النيل بعد
ذكر عدة أحاديث الباب: والحاصل أنه قد ثبت من طريق ابن عباس، وابن عمر
وصفية بنت أبي عبيد أنه كان عبداً، ولم يرو عنهم ما يخالف ذلك. وثبت
عن عائشة من طريق القاسم وعروة أنه كان عبداً. ومن طريق الأسود أنه
كان حراً. ورواية اثنين أرجح من رواية واحد على فرض صحة الجميع. فكيف
إذا كانت رواية الواحد معلولة بالانقطاع كما قال البخاري (والعمل على هذا
عند بعض أهل العلم وقالوا إذا كانت الأمة تحت الحر فاعتقت فلا خيار لها الخ)
وهو مذهب مالك والشافعي أحمد وإسحاق والجمهور وهو الأقوى دليلاً (وروى
أبو عوانة هذا الحديث عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة في قصة
بريرة قال الأسود: وكان زوجها حراً) قال الحافظ في الفتح بعد ذكر روايات
عديدة من طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة وغيرها ما لفظه: فدلت الروايات
المفصلة التي قدمتها آنفاً على أنه مدرج من قول الأسود أو من دونه يعني قوله
«وكان زوجها حراً فيكون من أمثلة ما أدرج في أول الخبر وهو نادر، فإن
الأكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه، وعلى تقدير أن يكون
موصولاً فيرجع رواية من قال: كان عبداً بالكثرة، وأيضاً فآل المرء أعرف

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ النَّاسِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ
سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ .

١١٦٦— حَدَّثَنَا هَنَادٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَيُّوبَ . وَقَتَادَةَ
عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ لِبَنِي
الْمُغِيرَةِ ، يَوْمَ أُعْتِقَتْ بَرِيرَةُ . وَاللَّهُ لَكَأَنِّي بِهِ فِي طَرُقِ الْمَدِينَةِ وَنَوَاحِيهَا ،
وَإِنَّ دُمُوعَهُ لَتَسِيلُ عَلَى لَحْيَتِهِ ، يَتَرْضَاهَا لَتَخْتَارُهُ ، فَلَمْ تَفْعَلْ . هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَهْرَانَ ،
وَيُكْنَى أَبَا النَّضْرِ .

بَحْدِيثِهِ فَإِنَّ الْقَاسِمَ ابْنَ أَخِي عَائِشَةَ وَعُرُوبَةَ ابْنَ أَخْتِهَا وَتَابِعَهُمَا غَيْرُهُمَا فَرَوَاهُمَا
أَوَّلَى مِنْ رَوَايَةِ الْأَسْوَدِ فَإِنَّهُمَا أَقْعَدُ بِعَائِشَةَ وَأَعْلَمُ بِحَدِيثِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَيَتَرَجَّحُ
أَيْضًا بِأَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْأَمَةَ إِذَا أُعْتِقَتْ تَحْتَ الْحُرِّ لَا خِيَارَ لَهَا .
وَهَذَا بَخْلَافٌ مَا رَوَى الْعِرَاقِيُّونَ عَنْهَا . فَكَانَ يُلْزَمُ عَلَى أَصْلِ مَذْهَبِهِمْ أَنْ يَأْخُذُوا
بِقَوْلِهَا وَيَدْعُوا مَا رَوَى عَنْهَا ، لِأَسْمَا وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهَا فِيهِ أَنْتَهَى . (وَهُوَ قَوْلُ
سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ
عَائِشَةَ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا . وَقَدْ
عَرَفْتُ مَا فِيهِ . قَوْلُهُ (كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ) قَالَ الْقَارِي : أَيْ كَعَبْدِ أَسْوَدٍ فِي قَبِيحٍ
لِلصُّورَةِ أَوْ كَانَ عَبْدًا فَأَعْتَقَ فَصَارَ حُرًّا أَنْتَهَى . قُلْتُ هَذَانِ التَّأْوِيلَانِ بِاطْلَانِ
مَرْدُودَانِ يَرُدُّهُمَا لَفْظُ : يَوْمَ أُعْتِقْتُ بَرِيرَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، فَإِنَّهُ نَصٌّ صَرِيحٌ
فِي أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا يَوْمَ إِعْتَاقِهَا وَيَوْمَ أُعْتِقْتُ (بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ) (وَاللَّهُ
لَكَأَنِّي بِهِ فِي طَرُقِ الْمَدِينَةِ الخ) وَفِي رَوَايَةِ اللَّيْثِيِّ : كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ
خَلْفَهَا يَبْكِي وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لَحْيَتِهِ . (يَتَرْضَاهَا) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : اسْتَرْضَاهُ
وَتَرْضَاهُ طَلَبَ رِضَاهُ أَنْتَهَى . قَوْلُهُ (حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) ،
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

تَنْبِيْهُ : قَالَ صَاحِبُ الْعَرَفِ الشَّذِيِّ : قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ عَبْدٌ أَسْوَدٌ . لَا يَدُلُّ
عَلَى كَوْنِهِ عَبْدًا فِي الْحَالِ بَلْ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ أَنْتَهَى . قُلْتُ هَذِهِ غَفْلَةٌ شَدِيدَةٌ وَهِيَ

قبيح ، فإن ابن عباس رضى الله عنه قد نص في قوله هذا أن زوج بريرة كان عبداً يوم إعتاقها كما في حديث الباب . وقد تقدم بطلان هذا التأويل .

تنبيه : قال صاحب العرف الشذى ما انقظه : لى بحث فى أن ابن عباس جاء إلى المدينة مع أبيه فى السنة التاسعة ، وأنها عتقت قبلها وكانت تخدم عائشة . فإنه عليه السلام سألها عن شأن عائشة فى قصة الإفك . قلت : قد وقع فى هذه الشبهة من قلة اطلاعه فإنه قد ورد فى حديث ابن عباس هذا عند البخارى : فقال النبى صلى الله عليه وسلم لعباس : يا عباس ألا تعجب من حب مغيث الخ قال الحافظ فى الفتح : فيه دلالة على أن قصة بريرة كانت متأخرة فى السنة التاسعة أو العاشرة . لأن العباس إنما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف ، وكان ذلك فى أواخر سنة ثمان . ويؤيده قول ابن عباس إنه شاهد ذلك ؛ وهو إنما قدم المدينة مع أبيه . ويؤيد تأخر قصتها أيضاً بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الإفك أن عائشة فى ذلك الزمان كان صغيرة ، فبعد وقوع تلك الأمور والمراجعة والمسارة إلى الشراء والعتق منها يومئذ . وأيضاً فقول عائشة : إن شاء مواليك أن أعدها لهم عدة واحدة . فيه إشارة إلى وقوع ذلك فى آخر الأمر لأنهم كانوا فى أول الأمر فى غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح . وفى كل ذلك رد على من زعم أن قصتها كانت متقدمة قبل قصة الإفك ، وحمله على ذلك وقوع ذكرها فى حديث الإفك . وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جوز أنها كانت تخدم عائشة قبل شرائها أو اشتريتها وأخرت عتقها إلى بعد الفتح انتهى كلام الحافظ بقدر الحاجة .

تنبيه آخر : لأعلم أن روايات كون زوج بريرة عبداً لها ترجيعات عديدة على روايات كونه حراً . ذكرت بعضها منها فيما تقدم ، والباقية مذكورة فى فتح البارى والنيل والإمام ابن الهمام قد عكس القضية بوجوه عديدة كلها مخدوشة ولولا مخافة طول الكلام لبيّنت ما فيها من الخدشات .

٨ — باب ما جاء أن الولد للفراش

١١٦٧ — حدثنا أحمد بن منيع . أخبرنا سفيان عن الزهري ، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَعُمَرُ بْنُ خَارِجَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدْرِو وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

باب ما جاء أن الولد للفراش

قوله : (الولد للفراش) أى لمالكه وهو الزوج والمولى لأنها يفترشانه قاله في المجمع . وفي رواية للبخاري : الولد لصاحب الفراش . وقال في النيل : اختلف في معنى الفراش فذهب الأكثر إلى أنه اسم للمرأة . وقيل إنه اسم للزوج وروى ذلك عن أبي حنيفة . وأنشد ابن الأعرابي مستدلاً على هذا المعنى قول جرير : بانث تعانقه وبات فراشها . . وفي القاموس : إن الفراش زوجة الرجل انتهى . (وللعاهر الحجر) العاهر الزاني يقال عهر أى زنا . وقيل يختص ذلك بالليل وقال في القاموس عهر المرأة كمنع . وعاهرها أى أتاها ليلاً للفجور أو نهاراً انتهى . ومعنى لـ (الحجر الخيبة) أى لاشئ له في الولد . والعرب تقول : له الحجر وبفيه التراب يريدون ليس له إلا الخيبة . وقيل المراد الحجر أنه يرجم بالحجارة إذا زنى ولسكنه لا يرجم بالحجارة كل زان بل للمحصن فقط . وظاهر الحديث أن الولد إنما يلحق بالأب بعد ثبوت الفراش . وهو لا يثبت إلا بعد إمكان الوطء في النكاح الصحيح أو الفاسد وإلى ذلك ذهب الجمهور . وروى عن أبي حنيفة أنه يثبت بمجرد العقد . قلت : والحق ما ذهب إليه الجمهور . قوله (وفي الباب عن عمر وعثمان بن عفان) حديث : الولد للفراش . وروى من طريق بضعة وعشرين نفساً من الصحابة كما أشار إليه الحافظ . قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا أبا داود .

٩ - بابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرَى الْمَرْأَةَ تَعْجِبُهُ

١١٦٨ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى
أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ
جَابِرٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى امْرَأَةً ، فَدَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ فَقَضَى
حَاجَتَهُ وَخَرَجَ . وَقَالَ إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ ، أَقْبَلَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ .
فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ فَلَيَاتِ أَهْلَهُ ، فَإِنْ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي
مَعَهَا . » وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ . حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .
وَهِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ هُوَ صَاحِبُ الدَّسْتَوَائِيِّ هُوَ هِشَامُ بْنُ سَنَبَرٍ .

باب في الرجل يرى المرأة فتعجبه

قوله : (فقضى حاجته) أى من الجماع (أقبلت في صورة شيطان) شبهها
بالشيطان في صفة الوسوسة والدعاء إلى الشر (فليأت أهله) أى فليواقعها (فإن
معه) أى مع امرأته (مثل الذى معه) أى فرجاً مثل فرجها ويسد مسدها .
والحديث رواه مسلم . ولفظه هكذا : إن المرأة تقبل في صورة شيطان ، وتدبر
في صورة شيطان ، إذا أحدكم أعجبت المرأة فوقع في قلبه فليعمد إلى امرأته
فليواقعها فإن ذلك يرد ما في نفسه . قال النووي رحمه الله معنى الحديث : أنه
يستحب لمن رأى امرأة فتحركت شهوته أن يأتى امرأته أو جاريتها إن كانت
فليواقعها ليدفع شهوته ، وتسكن نفسه . قوله (وفي الباب عن ابن مسعود)
قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة فأعجبت فأتى سودة وهى تصنع طيباً
وعندها نساء فاخليهنه فقضى حاجته ثم قال أيما رجل رأى امرأة تعجبه فليقم إلى
أهله فإن معها مثل الذى معها . رواه الدارمى كذا في المشكاة . قوله (حديث جابر
حديث حسن صحيح) ، وأخرجه مسلم وأبو داود وأحمد . قوله (وهشام بن
أبي عبد الله هو صاحب الدستوائى) يعنى يقال لهشام بن أبي عبد الله صاحب
الدستوائى لأنه كان تاجراً يبيع البز للدستوائى ، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ
هشام الدستوائى هو الحافظ الحجة أبو بكر بن أبي عبد الله سنبر الربعى مولى
البصرى التاجر كان يبيع الثياب المجلوبة من دستواء إحدى كور الأهواز ،

١٠ - باب ما جاء في حق الزوج على المرأة

١١٦٩ - حدثنا محمود بن غيلان . أخبرنا النضر بن شميل . أخبرنا محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال « لو كنتُ امرأةً أحدًا أن يسجدَ لأحدٍ ، لأمرتُ المرأةَ أن تسجدَ لزوجها » . وفي الباب عن معاذ بن جبل وسراقة بن مالك ابن جعشم وعائشة وابن عباس وعبد الله بن أبي أوفى وطلحة بن علي

ولذلك يقال له صاحب الدستواني انتهى . وقال العلامة محمد طاهر الفتى في المغنى : الدستواني بمفتوحة وسكون سين مهملتين وفتح مشاء فوق وبهمزة بعد ألف وقيل بنون مكان همزة نسبة إلى دستواء ، كورة من الأهواز أو قرية وقيل منسوب إلى يبيع ثياب تجلب منها ويقال : هشام صاحب الدستواني أى صاحب البر الدستواني انتهى . (هو هشام بن سنب) بمهملة ثم نون ثم موحدة على وزن جعفر فاسم والد هشام سنبر وكنيه أبو عبد الله .

باب ما جاء في حق الزوج على المرأة

قوله : (لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها) أى لكثرة حقوقه عليها وعجزها عن القيام بشكرها . وفي هذا غاية المبالغة لوجوب إطاعة المرأة في حق زوجها فإن السجدة لا تحل لغير الله . قوله (وفي الباب عن معاذ بن جبل) أخرجه الترمذى وابن ماجه مرفوعاً لا تؤذى امرأة زوجها في الدنيا إلا قالت زوجته من الحور العين لا تؤذيه قاتلك الله ، فإنما هو دخيل يوشك أن يفارق إلينا . كذا في المشكاة (وسراقة بن مالك بن جعشم) بضم الجيم والشين المعجمة بينهما عين مهملة صحابى مشهور من مسلمة الفتح (وعائشة وابن عباس) قال الشوكانى في النيل : وقضية السجود ثابتة من حديث ابن عباس عند البزار ، ومن حديث سراقة عند الطبرانى ، ومن حديث عائشة عند أحمد وابن ماجه ، ومن حديث عصمة عند الطبرانى وعن غير هؤلاء انتهى . قلت أخرج أحمد وابن ماجه عن عائشة بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لو أمرت أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها . ولو أن رجلاً أمر امرأته أن تنقل من جبل

وَأُمُّ سَلَمَةَ وَأَنَسُ وَابْنُ عُمَرَ . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . ١١٧٠ — حَدَّثَنَا هَذَا أَخْبَرَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَذْرِ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ ، عَنْ أَبِيهِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ فَلْتَأْتِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّنَوُّرِ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

أحمر إلى جبل أسود ، ومن جبل أسود إلى جبل أحمر لكان قولها أن تفعل . قال الشوكاني ساقه ابن ماجه بإسناد فيه على بن زيد بن جدهان وفيه مقال ، وبقية إسناذه من رجال الصحيح انتهى . (وعبد الله بن أبي أوفى) قال لما قدم معاذ من الشام يسجد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا معاذ ؟ قال أتيت الشام فوافيتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم ، فوددت في نفسي أن أفعل ذلك لك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلا تفعلوا فإني لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، والذي نفس محمد بيده لا تودى المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ، ولو سألها نفسها وهي على قتب لم تمنعه . أخرجه أحمد وابن ماجه . قال الشوكاني : وحديث عبد الله بن أبي أوفى ساقه ابن ماجه بإسناد صالح . (وطلق بن علي) أخرجه الترمذي في هذا الباب (وأم سلمة) أخرجه الترمذي في هذا الباب (وأنس) أخرجه أحمد بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها . والذي نفس بيده لو كان من قدمه إلى مفروق رأسه قرحة تنبجس بالقيح والصدید ثم استقبلته تلحسه ما أدت حقه . كذا في المنتقى وابن عمر لم أقف على حديثه . قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن غريب الخ) قال الشوكاني في النيل بعد ذكر أحاديث في معنى حديث أبي هريرة هذا ما لفظه : فهذه أحاديث في أنه لو صلح السجود لبشر لأمرت به الزوجة لزوجها يشهد بعضها لبعض ويقوى بعضها بعضاً انتهى . قوله (إذا الرجل دعا زوجته لحاجته) أي المختصة به كناية عن الجماع (فتأته) أي لتجب دعوته (وإن كانت على التنور) أي وإن كانت تحبذ على التنور مع

١١٧١ — حدثنا وإِصلُ بنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الكُوفِيُّ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي نَضْرٍ ، عَنْ مُسَاوِرِ الْحَمِيرِيِّ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَيُّمَا امْرَأَةٍ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

١١ — بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا

١١٧٢ — حدثنا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ . أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو . أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا . وَخَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِنِسَائِهِمْ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

أنه شغل شاغل لا يتفرغ منه إلى غيره إلا بعد انقضاءه . قال ابن الملك هذا بشرط أن يكون الحبز الزوج لأنه دعاها في هذه الحالة فقد رضى بإتلاف مال نفسه ، وتلف المال أسهل من وقوع الزوج في الزنا . كذا في المرقاة . قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه النسائي . وروى البزار . عن زيد بن أرقم بلفظ : إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلتجب وإن كانت على ظهر قتب ، (قوله (أيما امرأة بات) من البيتوة . وفي بعض النسخ ماتت من الموت والظاهر أنه مات وكذلك هو في رواية ابن ماجه . (وزوجها عنها راض) جملة حالية (دخلت الجنة) لمراعاتها حق الله وحق عباده . قوله (هذا حديث حسن غريب) وقد صححه الحاكم وأقره الذهبي كذا في النيل .

بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا

قوله : (أكل المؤمنین إيماناً أحسنهم خلقاً) بضم اللام ويسكن لأن كمال الإيمان يوجب حسن الخلق والإحسان إلى كافة الإنسان (وخياركم خياركم لنسائهم) لأنهم محل الرحمة لضعفهم . قوله (وفي الباب عن عائشة) أخرجه الترمذی (وابن عباس) أخرجه ابن ماجه مرفوعاً : خيركم خيركم لاهله وأنا خيركم لاهلي . قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود إلى قوله خلقاً .

١١٧٣ — حدثنا الحسن بن علي الخلال . أخبرنا الحسين بن علي الجعفي عن زائدة ، عن شبيب بن غرقدة ، عن سليمان بن عمرو بن الأخوص قال : حدثني أبي ؛ أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . فحمد الله وأثنى عليه . وذكر ووعظ . فذكر في الحديث قصة فقال « ألا واستوصوا بالنساء خيراً ، فإنما هن عوان عندكم . ليس يملكون منهن شيئاً غير ذلك ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح . فإن أطمعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً . ألا إن لكم على نسائكم حقاً . ولينسائكم عليكم حقاً . فأمّا حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون . ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن » . هذا حديث حسن صحيح . ومعنى قوله (عوان عندكم) يعني أسرى في أيديكم .

قوله (ألا) للتنبيه (واستوصوا بالنساء خيراً) قال القاضي : الاستيضاء قبول الوصية والمعنى أوصيكم بهن خيراً فاقبلوا وصيتي فيهن . (فإنما هن عوان) جمع عانية قال في القاموس العاني الأسير (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) كاللشوز وسوء العشرة وعدم التعفف . (فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح) بتشديد الراء المسكورة وبالحاء المهملة أى مبرح أو شديد شاق (فلا يوطئن) بهمة أو يبيد لها من باب الإفعال قاله القاري (فرشكم من تكرهون) . قال الطيبي أى لا يأذن لأحد أن يدخل منازل الأزواج . والنهي يتناول الرجال والنساء انتهى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) روى مسلم معناه عن جابر في قصته حجة الوداع قوله (يعني أسرى) بفتح الهمزة وسكونه السين جمع أسير .

١٢ — بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْتِمَانِ النِّسَاءِ فِي أَذْبَارِهِنَّ

١١٧٤ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَذَا قَالَا : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،

عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ عِيسَى بْنِ حِطَّانَ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ سَلَامٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ قَالَ : « أَتَى أَعْرَابِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! الرَّجُلُ مِمَّا يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ ، فَتَكُونُ مِنْهُ الرُّوَيْحَةُ ، وَيَكُونُ فِي الْمَاءِ قَلَّةٌ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ . وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ . »
وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

باب ما جاء في كراهية إيمان النساء في أدبارهن

قوله : (عن عيسى بن حطان) بكسر المهملة وتشديد المهملة الرقاشي مقبول من الثالثة كذا في التقريب وقال في الخلاصة : وثقه ابن حبان (عن مسلم ابن سلام) بفتح السين وبتشديد اللام قال في التقريب مقبول . وقال في الخلاصة وثقه ابن حبان (عن علي بن طلق) قال في الخلاصة علي بن طلق بن المنذر الحنفى السحيمى الباهى صحابى له ثلاثة أحاديث رعهه مسلم بن سلام (فى الفلاة) قال فى القاموس الفلاة القفر أو المغازاة لا ماء فيها أو الصحراء الواسعة ج فلا وفلوات وفلو وفلى وفلى (فتسكون منه الرويحة) تصغير الرائحة غرض السائل أنه ينبغي أن لا ينقض الوضوء بهذا القدر (إذا فسا أحدكم) أى خرج الريح التى لا صوت له من أسفل الانسان قاله القارى . قال فى القاموس : فسا فسواً وفساء مشهور أخرج ربحاً من مفساء بلا صوت (فليتوضأ) ، وفى رواية أبى داود : إذا فسا أحدكم فى الصلاة فلينصرف فليتوضأ وليعد الصلاة (ولا تأتوا النساء فى أعجازهن) جمع عجز بفتح العين وضم الجيم على المشهور مؤخر الشيء ، والمراد الدبر ووجه المناسبة بين الجملتين أنه لما ذكر الفساء الذى يخرج من الدبر ويزيل الطهارة والتقرب إلى الله ذكر ما هو أغلظ منه فى رفع الطهارة زجراً وتشديداً كذا فى اللغات . قوله (وفى الباب عن عمر) لم أقف على حديثه (وخزيمة بن ثابت) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء فى أدبارهن . أخرجه أحمد والترمذى وابن ماجه (وابن عباس) أخرجه الترمذى

حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَسمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : لَا أَعْرِفُ
لِعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ .
وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ السَّحْمِيِّ . وَكَأَنَّهُ
رَأَى أَنَّ هَذَا رَجُلٌ آخَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ .

١١٧٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ قَالُوا : أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ
عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ (وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ) ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ . وَلَا تَأْتُوا
النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ » . وَعَلِيٌّ هَذَا هُوَ عَلِيُّ بْنُ طَلْقٍ .

فِي هَذَا الْبَابِ (وَأَبَى هَرِيرَةَ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعًا بِلَفْظِ :
مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا . قَوْلُهُ (حَدِيثٌ عَلَى بْنِ طَلْقٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ) وَأَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ وَسَكَتَ عَنْهُ وَنَقَلَ الْمُنْذَرِيُّ تَحْسِينَ التِّرْمِذِيُّ وَأَقْرَهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ
قَوْلُهُ (وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ السَّحْمِيِّ) كَذَا وَقَعَ فِي
النَّسَخِ الْحَاضِرَةِ : طَلْقُ بْنُ عَلِيٍّ السَّحْمِيُّ وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ بْنُ حَجَرٍ عِبَارَةَ التِّرْمِذِيِّ
هَذِهِ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ : وَفِيهِ عَلَى بْنُ طَلْقٍ السَّحْمِيُّ وَهُوَ الظَّاهِرُ عِنْدِي وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ . قَالَ الْحَافِظُ : فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى بْنُ طَلْقٍ بْنُ الْمُنْذَرِيِّ بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَمْرٍو
ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيِّ بْنِ سَحِيمٍ نَسَبُهُ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَّاطٍ الْخَنْفِيُّ الْبَاهِمِيُّ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَعَنْهُ مُسْلِمٌ بْنُ سَلَامٍ قَالَ التِّرْمِذِيُّ
سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : لَا أَعْرِفُ لِعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَلَا أَعْرِفُ هَذَا
مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ السَّحْمِيِّ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : فَكَيْفَ رَأَى أَنَّ هَذَا رَجُلٌ
آخَرُ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّحْمِيُّ : أَظُنُّهُ وَالِدَ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ . قُلْتُ : هُوَ ظَنُّ قَوِيٍّ
لِأَنَّ النَّسَبَ الَّذِي ذَكَرَهُ خَلِيفَةُ هُنَا هُوَ النَّسَبُ الْمَتَقَدِّمُ فِي تَرْجُمَةِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ مِنْ غَيْرِ
مُخَالَفَةٍ وَجَزَمَ بِهِ الْعَسْكَرِيُّ . انْتَهَتْ عِبَارَةُ تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ بِلَفْظِهَا . (وَكَأَنَّهُ)
أَيُّ كَانَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ وَهَذَا مَقُولَةُ التِّرْمِذِيِّ . قَوْلُهُ (وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ)
أَيُّ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ الْمَذْكُورِ وَذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ بِقَوْلِهِ : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ
الْخ (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ) نَفَقَ شَيْعِيُّ قَالَهُ الْحَافِظُ . (عَنْ عَلِيٍّ) هُوَ عَلِيُّ بْنُ طَلْقٍ

١١٧٦ — حدثنا أبو سعيد الأشج أخبرنا أبو خالد الأحمر ، عن الضحاك بن عثمان ، عن مخزومة بن سليمان ، عن كريب ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ آتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبُرِ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

١٣ — بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الزَّيْنَةِ

١١٧٧ — حدثنا علي بن خشرم . أخبرنا عيسى بن يونس ، عن موسى بن عبيدة ، عن أيوب بن خالد ، عن ميمونة ابنة سعد (وكانت خادماً للنبي صلى الله عليه وسلم) قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَثَلُ الرَّافِلَةِ فِي الزَّيْنَةِ فِي غَيْرِ أَهْلِهَا ، كَمَثَلِ ظُلْمَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا نُورَ لَهَا » . هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ . وَمُوسَى ابْنُ عُبَيْدَةَ يَضَعُفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ وَهُوَ صَدُوقٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ . وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ . وَلَمْ يَرْفَعَهُ .

المذكور كما صرح به الترمذي . قوله (عن الضحاك بن عثمان) بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي صدوق يهيم من السابعة (عن مخزومة بن سليمان) الأسدي الوالبي المسدي روى عن ابن عباس وكريب مولى ابن عباس وغيرهما ، ثقة من الخامسة قوله (لا ينظر الله) أي نظر راحة (أي رجلاً) أي لاط به .

باب ما جاء في كراهية خروج النساء في الزينة

قوله : (مثل الرافلة) قال في النهاية الرافلة هي التي هي التي ترفل في ثوبها أي تتبختر ، والرفل الذيل ورفل إزاره إذا أسبله وتبختر فيه انتهى . (في الزينة) أي في ثياب الزينة (في غير أهلها) أي بين من يحرم نظره إليها (كمثل ظلمة يوم القيامة) أي تكون يوم القيامة كأنها ظلمة (لا نور لها) الضمير للمرأة . قال اندلسي : يريد المترجمة بالزينة لغير زوجها . قوله (وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث من قبل حفظه وهو صدوق) قال في التقريب : ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار وعبيدة بالتصغير وهو ابن نشيط .

١٤ - بابُ ما جاء في الغيرة

١١٧٨ - حدثنا حميد بن مسعدة . حدثنا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ ، عن الحجاجِ الصَّوَّافِ ، عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عن أَبِي سَلَمَةَ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ ، وَالْمُؤْمِنُ يَغَارُ ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ . . وفي البابِ عن عائشةَ وعبدِ اللَّهِ بنِ عمرَ . حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حديثٌ حسنٌ غريبٌ . وقد روى عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عن أَبِي سَلَمَةَ ، عن عُرْوَةَ ، عن أسماءِ ابنةِ أَبِي بَكْرٍ ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، هذا الحديثُ وكلاَ الحديثينِ صحيحٌ .

باب ما جاء في الغيرة

بفتح المعجمة وسكون التحتانية بعدها راء قال عياض وغيره : هي مشتقة من تغير القلب وهيجان الغضب بسبب المشاركة فيما به الاختصاص وأشد ما يكون ذلك بين الزوجين . وهذا في حق الآدمي وأما في حق الله ، فقال الخطابي : أحسن ما يفسر به ما فسر في حديث أبي هريرة معنى حديث الباب وهو قوله : وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه . قال عياض : ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تغيير حال فاعل ذلك . وقيل الغيرة في الأصل الحمية والألفة . وهو تفسير بلازم للتغير فيرجع إلى الغضب . وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه الغضب والرضا . وقال ابن العربي : التغير محال على الله بالدلالة القطعية فيجب تأويله بلازمه كالوعيد وإيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك انتهى . قوله (إن الله يغار) بفتح التحتانية والغين المعجمة ، من الغيرة ومعنى غيرة الله مبين في هذا الحديث (والمؤمن يغار) تقدم معنى الغيرة في الآدمي (وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه) من الفواحش وسائر المنهيات والمحرمات . قوله (وفي الباب عن عائشة) أخرجه البخاري في الكسوف والنسكاح (وعبد الله بن عمر) لينظر من أخرجه حديثه . قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن غريب) وأخرجه البخاري ومسلم . قوله (وقد روى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عروة عن أسماء ابنة أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث) أخرجه البخاري ومسلم

وَحَجَّاجُ الصَّوَّافِ ، هُوَ الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ . وَأَبُو عُثْمَانَ أَسْمُهُ
مَيْسَرَةُ وَحَجَّاجُ يُكْنَى أَبَا الصَّلْتِ ، وَثِقَةُ يُحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ . حَدَّثَنَا
أَبُو عِيْسَى أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْعَطَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ قَالَ :
سَأَلْتُ يُحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانَ عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ فَقَالَ : هُوَ فَطْنُ كَيْسٍ .

١٥ — باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها

١١٧٩ — حدثنا أحمد بن منيع . أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش ،

عن أبي صالح ، عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ : أَنْ تَسَافِرَ سَفَرًا ، يَكُونُ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا ، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ أَخُوها أَوْ زَوْجُهَا أَوْ ابْنُهَا
أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا » . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(يكنى أبا الصلت) بمفتوحة وسكون لام وبمثناة فوقية كذا في المغني . قوله
(حدثنا أبو عيسى أخبرنا أبو بكر العطار الخ) كذا في بعض النسخ فهو مقولة
تلميذ الترمذي وليس في بعض النسخ حدثنا أبو عيسى بل فيه حدثنا أبو بكر
العطار الخ . قوله (هو فطن كيس) أي حاذق عاقل ، وفطن بفتح الفاء وكسر الطاء
من الفطنة ، وكيس كحيد من الكيس ، وهو خلاف الحق والعقل .

باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها

قوله : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) مفهومه أن النهي المذكور
يختص بالمؤمنات فتخرج الكافرات كتابية أو حربية وقد قال به بعض أهل العلم .
وأجيب بأن الإيمان هو الذي يستمر للمتصف به خطاب الشارع فينتفع به وينقاد
له فلذلك قيد به أو أن الوصف ذكر لتأكيد التحريم ولم يقصد به إخراج ماسواه
قاله الحافظ (ثلاثة أيام فصاعدا) وقع في حديث ابن عمر عند مسلم مسيرة ثلاث
ليال . والجمع بينهما أن المراد ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاث ليال بأيامها (أو ذو
محرم منها) بفتح الميم والمراد به من لا يحل له فسكاحها قوله (وفي الباب عن
أبي هريرة) أخرجه البخاري ومسلم (وابن عباس وابن عمر) أخرج حديثهما

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ
يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ . . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .
يَكْرَهُونَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُسَافِرَ إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي
الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ مُوسِرَةً ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا حَرَمٌ ، هَلْ تَحُجُّ ؟ .

الشيخان قوله (وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تسافر امرأة مسيرة
يوم وليلة إلا مع ذي محرم) أخرجه الترمذي في هذا الباب من حديث أبي هريرة
وأخرجه الشيخان أيضاً من حديثه . قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم
يكرهون للمرأة أن تسافر إلا مع ذي محرم) لكن قال الحنفية : يباح لها الخروج
إلى ما دون مسافة القصر بغير محرم . وقال أكثر أهل العلم يحرم لها الخروج في
كل سفر طويلاً كان أو قصيراً ولا يتوقف حرمة الخروج بغير المحرم على مسافة
القصر ، لإطلاق حديث ابن عباس بلفظ : لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم .
قال الحافظ في فتح الباري تحت هذا الحديث : كذا أطاق السفر ، وقيدته في
حديث أبي سعيد الآتي في الباب فقال . مسيرة يومين ، ومضى في الصلاة حديث
أبي هريرة مقيداً بمسيرة يوم وليلة . وعنه روايات أخرى . وحديث ابن عمر
فيه مقيداً بثلاثة أيام . وعنه روايات أخرى أيضاً . وقد عمل أكثر العلماء في
هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات انتهى . وحجة الحنفية أن المنع المقيّد
بالثلاث متيقن وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن . ونوقض بأن الرواية
المطلقة شاملة لكل سفر فيمنع الأخذ بها وطرح ما عداها ، فإنه مشكوك فيه .
ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص ، وترك حمل المطلق على المقيّد .
وغالفاً ذلك هنا والاختلاف إنما وقع في الأحاديث التي وقع فيها التقييد بخلاف حديث
ابن عباس فإنه لم يختلف عليه فيه . قال في الهداية : يباح لها الخروج إلى ما دون
مدة السفر بغير محرم . قال ابن الهمام رحمه الله : يشكّل عليه ما في الصحيحين
عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه مرفوعاً : لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها
زوجها أو ذو محرم منها . وأخرجنا عن أبي هريرة : لا يحل لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم . وفي لفظ لمسلم :
مسيرة ليلة . وفي لفظ : يوم ، وفي لفظ أبي داود : يريد أن يعني فرسخين واثني

فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَجُّ ، لِأَنَّ الْمَحْرَمَ مِنَ السَّبِيلِ .
لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فَقَالُوا : إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا
مَحْرَمٌ فَلَمْ تَسْتَطِعْ إِلَيْهِ سَبِيلًا . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ .
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا ، فَإِنَّهَا تَخْرُجُ مَعَ
النَّاسِ فِي الْحَجِّ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ .

عشر ميلا على ما في القاموس . وهو عند ابن حبان في صحيحه ، وقال صحيح
على شرط مسلم . وللطبراني في معجمه : ثلاثة أميال فقيلا له : إن الناس يقولون
ثلاثة أيام فقال : وهموا . قال المنذرى : ليس في هذه تباین فإنه يحتمل أنه صلى الله
عليه وسلم قالها في موطن مختلفة بحسب الأسئلة ، ويحتمل أن يكون ذلك كله
تمثيلا لأقل الأعداد ، واليوم الواحد أول العدد وأقله ، والاثنان أول الكثير
وأقله ، والثلاثة أول الجمع فكأنه أشار إلى أن هذا في قلة الزمن لا يحل لها السفر
مع غير محرم فكيف إذا زاد انتهى . وحاصله أنه نبه بمنع الخروج أقل كل عدد
على منع خروجها عن البلد مطلقا إلا بمحرم أو زوج . وقد صرح بالمنع مطلقا
أن حمل السفر على اللغو ما في الصحيحين عن ابن عباس مرفوعا : لا تسافر
المرأة إلا مع ذى محرم . والسفر لغة يطاق على دون ذلك انتهى كلام المحقق .
كذا في المرقاة . قوله (وهو قول سفیان الثوري وأهل الكوفة) وهو قول
أبي حنيفة ، وهو القول الراجح عندي والله تعالى أعلم . قال أحمد : لا يجب
الحج على المرأة إذا لم تجد محرما . وإلى كون المحرم شرطا في الحج ذهب أبو حنيفة ،
والنخعي وإسحاق ، والشافعي في أحد قولييه على خلاف بينهم هل هو شرط أداء
أو شرط وجوب . وقال مالك وهو مروي عن أحمد إنه لا يعتبر المحرم في سفر
الفريضة . وروى عن الشافعي وجعلوه مخصوصا من عموم الأحاديث بالإجماع ،
ومن جملة سفر الفريضة سفر الحج . وأجيب بأن الجمع عليه إنما هو سفر الضرورة
فلا يقاس عليه سفر الاختيار . كذا وقال صاحب المغني وأيضاً قد وقع عند
الدارقطني بلفظ : لا تحج امرأة إلا ومعه زوجها . وصححه أبو عوانة . وفي
رواية للدارقطني أيضاً عن أبي أمامة مرفوعا ، لا تسافر المرأة سفر ثلاثة أيام
أو تحج إلا ومعه زوجها . فكيف يخص سفر الحج من بقية الأسفار . وقد قيل

١١٨٠ — حدثنا الحسن بن علي الخلال أخبرنا بشر بن عمر . أخبرنا مالك بن أنس عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسافر المرأة مسيرة يوم وليلة ، إلا ومعهما ذو محرم » . هذا حديث حسن صحيح .

١٦ — باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات

١١٨١ — حدثنا قتيبة أخبرنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، عن عتبة بن عامر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إياكم والدخول على النساء » فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ! أفرأيت الحموم ؟ قال « الحموم الموت » . وفي الباب عن عمر وجابر وعمر بن العاص . حديث عتبة بن عامر حديث حسن صحيح . وإنما معنى إن اعتبار المحرم إنما هو في حق من كانت شابة لا في حق العجوز لأنها لا تشتهى . وقيل لا فرق لأن لكل ساقط لا قاط . وهو مراعاة للأمر الفادر وقد احتج أيضاً من لم يعتبر المحرم في سفر الحج ، بما في البخاري من حديث عدى بن حاتم مرفوعاً بلفظ : يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تؤم البيت لا جوار معها . وتعمق بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه . وأجيب عن هذا بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الإسلام فيحمل على الجواز . والأولى حمله على ما قال المتعقب جمعاً بينه وبين أحاديث الباب كذا في النيل .

باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات

جمع المغيبة بضم الميم ثم غين معجمة مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة من غاب عنها زوجها يقال أغابت المرأة زوجها إذا غاب زوجها . قوله (إياكم والدخول) بالنصب على التحذير وهو تنبيه للمخاطب على محذور ليحترز عنه كما قيل إياك والأسد . وقوله إياكم مفعول بفعل مضمر تقديره : اتقوا . وتقدير الكلام . اتقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء ، والنساء أن يدخلن عليكم . وفي رواية عند مسلم : لا تدخلوا على النساء . وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بالطريق الأولى (أفرأيت الحموم) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وبالواو ، قال

كَرَاهِيَةِ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ ، عَلَى نَحْوِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ : « لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ ، إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ » وَمَعْنَى قَوْلِهِ
 (الْحَمَوُ) يُقَالُ : الْحَمَوُ أَخُو الزَّوْجِ . كَمَا أَنَّهُ كَرِهَ لَهُ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا .

فِي الْقَامُوسِ حَمُو الْمَرْأَةِ وَحَمُوهَا وَحَمُّهَا وَأَبُو زَوْجِهَا وَمَنْ كَانَ مِنْ قَبْلِهِ ،
 وَالْأُنْثَى حَمَاهُ وَحَمُو الرَّجُلِ أَبُو امْرَأَتِهِ أَوْ أَخُوهَا أَوْ عَمُّهَا أَوْ الْأَحْمَاءُ وَمَنْ قَبْلَهَا
 خَاصَّةً انْتَهَى . قَالَ النَّوَوِيُّ : الْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ أَقَارِبُ الزَّوْجِ غَيْرَ آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ
 لِأَنَّهُمْ مُحَارِمُ الزَّوْجَةِ يَحْزُونُ لَهُمْ الْخُلُوعُ بِهَا وَلَا يُوصَفُونَ بِالْمَوْتِ . قَالَ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ
 الْأَخَ وَابْنَ الْأَخِ وَالْعَمَّ وَابْنَ الْعَمِّ وَابْنَ الْأَخْتِ وَنَحْوَهُمْ . مِمَّا يَحِلُّ لَهُ تَزْوِجُهَا لَوْلَمْ
 تَسْكُنْ مَنزُوجَةً . وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِالتَّسَاهُلِ فِيهِ فَيَخْلُو الْأَخُ بِامْرَأَةِ أَخِيهِ فَشَبَّهَ
 بِالْمَوْتِ وَهُوَ أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ انْتَهَى . قُلْتُ مَا قَالَ النَّوَوِيُّ : هُوَ الظَّاهِرُ
 وَبِهِ جَزَمَ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَزَادَ ابْنُ وَهْبٍ فِي رِوَايَتِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ : سَمِعْتُ الْلَيْثَ
 يَقُولُ الْحَمَوُ أَخُو الزَّوْجِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقَارِبِ الزَّوْجِ ابْنُ الْعَمِّ وَنَحْوُهُ . (قَالَ الْحَمَوُ
 الْمَوْتُ) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمَفْهُومِ : الْمَعْنَى أَنَّ دَخُولَ قَرِيبِ الزَّوْجِ عَلَى امْرَأَةِ الزَّوْجِ
 يَشْبَهُ الْمَوْتَ فِي الْأَسْتِقْبَاحِ وَالْمُفْسَدَةِ أَيْ فَهُوَ مُحْرَمٌ مَعْلُومُ التَّحْرِيمِ . وَإِنَّمَا بِالْغِ فِي
 الرَّجْرِ عَنْهُ وَشَبَّهَ بِالْمَوْتِ لِتَسَاخُ النَّاسِ بِهِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ لِأَنَّهُمْ بِذَلِكَ
 حَقٌّ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ مِنَ الْمَرْأَةِ . فُخْرِجَ هَذَا مَخْرَجُ قَوْلِ الْعَرَبِ الْأَسَدِ الْمَوْتُ ،
 وَالْحَرْبُ الْمَوْتُ ، أَيْ لِقَاؤُهُ يَفْضِي إِلَى الْمَوْتِ . وَكَذَلِكَ دَخُولُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ قَدْ يَفْضِي
 إِلَى مَوْتِ الدِّينِ أَوْ إِلَى مَوْتِهَا بِطُلَاقِهَا عِنْدَ غَيْرَةِ الزَّوْجِ أَوْ إِلَى الرَّجْمِ إِنْ وَقَعَتْ
 الْفَاحِشَةُ . قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِلَفْظٍ : لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ
 بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ كَذَا فِي الْمَشْكَاةِ (وَجَابِرٌ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي
 هَذَا الْبَابِ . وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ : أَلَا لَا يَبِيتَانِ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ
 نَيْبٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذُو مُحْرَمٍ . (وَعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَفِي
 الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ بِلَفْظٍ : لَا يَدْخُلُ رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ وَلَا يَسَافِرُ
 مَعَهَا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مُحْرَمٍ . قَوْلُهُ (حَدِيثُ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)
 وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ . قَوْلُهُ (عَلَى نَحْوِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ) هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي أَشَارَ التِّرْمِذِيُّ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ
 عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَه الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : (إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ) بَرَفَعِ الْأَوَّلُ

١٧ - بَابُ

١١٨٢ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ . أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ
مُجَالِدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« لَا تَلْجُوا عَلَى الْمَغِيبَاتِ . فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ بِجَرَى الدَّمِ
قُلْنَا : وَمِنْكَ ؟ قَالَ « وَمَنِّي ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ ، فَأَسْلَمَ » . هَذَا
حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ . وَسَمِعْتُ عَلِيَّ
ابْنَ خَشْرَمٍ ، يَقُولُ : قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ) : يَعْنِي فَأَسْلَمَ أَنَا مِنْهُ .
قَالَ سُفْيَانُ فَالشَّيْطَانُ لَا يُسْلَمُ .

ونصب الثاني ويجوز العكس والاستثناء مفرغ . والمعنى يكون الشيطان معها
يهيج شهوة كل منهما حتى يلقيها في الزنا . قوله (لا تلجوا) من الولوج أى
لا تدخلوا (على المغيبات) أى الأجنيات اللاتي غاب عنهن أزواجهن (فإن الشيطان
يجرى من أحدهم) أى أيها الرجال والنساء (بجرم الدم) بفتح الميم أى مثل جريانه
في بدنكم من حيث لا تتهيؤونه . قال المجمع : يحتمل الحقيقة بأن جعل له قدرة على
الجرى في باطن الإنسان ويحتمل الاستعارة لكثرة وسوسته (قلنا ومنك) أى
يا رسول الله (قال ومنى) أى ومنى أيضاً (فأسلم) بصيغة الماضي أى استسلم
وانقاد ، وبصيغة المضارع المتكلم أى أسلم أنا منه . قال في المجمع : وهما
روايتان مشهورتان قوله (وقد تكلم بعضهم في مجالد بن سعيد من قبل حفظه)
قال الحافظ مجالد بضم أوله وتخفيف الجيم ابن سعيد بن عمير الهمداني بسكون الميم
أبو عمرو السكوني ليس بالقوى ، وقد تغير في آخر عمره (وسمعت علي بن خشرم)
بالحاء والشين المعجمتين بوزن جعفر شيخ الترمذي وتلميذ ابن عيينة ثقة (يعنى
فأسلم أنا منه) يعنى قوله فأسلم بصيغة المضارع المتكلم (قال سفیان فالشيطان
لا يسلم) يعنى قوله فأسلم ليس بصيغة الماضي حتى يثبت لإسلام الشيطان فإن الشيطان

لَا تَلِجُوا عَلَى الْمُغِيبَاتِ ، وَالْمُغِيبَةُ : الْمَرْأَةُ الَّتِي يَكُونُ زَوْجُهَا غَائِبًا
وَالْمُغِيبَاتُ جَمَاعَةُ الْمُغِيبَةِ .

١٨ - بَابُ

١١٨٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ . أَخْبَرَنَا
هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُورِقٍ ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ ، فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا
الشَّيْطَانُ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .

لا يسلم . قال في المجمع وهو ضعيف : فإن الله تعالى على كل شيء قدير ، فلا يبعد
تخصيصه من فضله بإسلام قرينه انتهى . قال ابن الأثير في النهاية : وما من آدمي
إلا ومعه شيطان ، قيل : ومعه ؟ قال نعم . ولكن الله أعانني عليه فأسلم . وفي
رواية حتى أسلم أى انقاد واستسلم وكف عن وسوستي . وقيل دخل في الإسلام
فسلمت من شره ، وقيل إنما هو فأسلم بضم الميم على أنه فعل مستقبل أى أسلم
أنا منه ومن شره . ويشهد للأول الحديث الآخر كان شيطان آدم كافراً وشيطاني
مسلياً انتهى . قلت لو صح هذا الحديث لكان شاهداً قوياً للأول وإن لم أقف
على سنده ولا على من أخرجه .

بَابُ

قوله : (عن مورق) بضم الميم وكسر الراء المشددة ابن مشمرخ بفتح الراء
كمدحرج كذا في الخلاصة . وقال في التقريب مورق بتشديد الراء ابن مشمرج
بضم أوله وفتح المعجمة وسكون الميم وكسر الراء بعدها جيم العجلى ثقة عابد من
كبار الثالثة . قوله (المرأة عورة) قال في مجمع البحار جعل المرأة نفسها عورة
لأنها إذا ظهرت يستحي منها كما يستحي من العورة إذا ظهرت ، والعورة السواة
وكل ما يستحي منه إذا ظهر . وقيل إنها ذات عورة (فإذا خرجت استشرفها
الشيطان) أى زينها في نظر الرجال وقيل أى نظر إليها ليغويها ويغوى بها .
والأصل في الاستشراف رفع البصر للنظر إلى الشيء وبسط الكف فوق الحاجب
(٢٢ - تحفة الأحوذى - ٤)

١٩ - باب

١١٨٤ - حدثنا الحسن بن عرفة أخبرنا إسماعيل بن عياش عن
 بحير بن سعد عن خالد بن معدان ، عن كثير بن مرة الحضرمي ، عن
 معاذ بن جبل ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تؤذي امرأة زوجها
 في الدنيا ، إلا قالت زوجته من الحور العين : لا تؤذي ، قالتك الله ،
 فإنما هو عندك دخیل » ؛ يوشك أن يفارقك إلينا . هذا حديث
 غريب . لا نعرفه إلا من هذا الوجه . ورواية إسماعيل بن عياش عن
 الشاميين أصح . وله عن أهل الحجاز وأهل العراق مناكير .

والمعنى أن المرأة يستقبح بزوجها وظهورها فإذا خرجت أمعن النظر إليها
 ليغويها بغيرها ، ويغوي غيرها بما ليوقعهما أو أحدهما في الفتنة . أو يريد بالشیطان
 شیطان الإنس من أهل الفسق ساء به على التشبيه .

باب

قوله : (عن بحير) بكسر المهملة (بن سعد) السحولي الحمصي ثقة بت من
 السادسة . قوله (لا تؤذي) بصيغة للثني (من الحور) أى نساء أهل الجنة جمع
 حوراء وهى الشديدة بياض العين الشديدة سوادها (العين) بكسر العين جمع عيناء
 بمعنى الواسعة العين (لا تؤذي) نهى مخاطبة (قالتك الله) أى قتلك أو لعنك
 أو عاداك . وقد برد للتعجب كتربت يداه . وقد لا يراد به وقوع ومنه : قاتل
 الله سمرة . كذا فى الجمع (فإنما هو) أى الزوج (عندك دخیل) أى ضيف
 ونزىل . يعنى هو كالضيف عليك وأنت لست بأهل له حقيقة ، وإنما نحن أهله
 فيفارقك ويلحق بنا . (يوشك أن يفارق إلينا) أى أصلا إلينا قوله (هذا
 حديث غريب) . وأخرجه ابن ماجه (ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين
 أصح وله عن أهل الحجاز وأهل العراق مناكير) قال الحفاظ فى التريب :
 إسماعيل بن عياش بن سليم العنسى بانون أبو عتبة الحمصي صدوق فى روايته عن
 أهل بلده مخلص فى غيرهم من الثامنة . وقال الخزرجى فى الخلاصة وثقه أحمد وابن
 معين ودهيم والبخارى وابن عدى فى أهل الشام ، وضعفوه فى الحجازيين انتهى .
 قلت : روى إسماعيل بن عياش حديث الباب عن بحير بن سعد وهو شامى حمصى
 فالظاهر أن هذا الحديث حسن فإن الرواة غير إسماعيل بن عياش ثقات مقبولون .